تقرير :دبلوماسية الغاز.. هل تُذيب الجليد عن علاقات تركيا بإسرائيل؟

اعداد أحمد سمير

المصدر: موقع عكا للشؤون الاسرائيلية

ما يزال النظام الدولي يعيش في مرحلة خطيرة تشهد تحولات كبيرة على مستوى التحالفات والمصالح وموازين القوى في المنطقة والعالم، إذ تستمر الصين في الصعود بقوة نحو منافسة الولايات المتحدة على التأثير في القرار الدولي من خلال استثمار قوتها الاقتصادية الهائلة، وتسعى روسيا للحفاظ على مصالحها الحيوية وتعزيز حضورها في أوراسيا؛ عبر توظيف مقدراتها من الغذاء والطاقة، ومن جانب آخر تريد كذلك القوى الإقليمية الفاعلة الاستفادة من التصدعات التي تصيب المنظومة الدولية لحجز مواقع متقدمة في النظام الدولي الجديد المرتقب.

لقد أظهرت الأزمة العالمية المتمثلة في الغزو الروسي لأوكرانيا، حجم العجز الأوروبي أمام الحاجة الماسة للغاز الطبيعي الذي يعتبر شريان الحياة لأوروبا والعالم، إذ تواجه روسيا -المورّد الأهم للغاز الطبيعي لأوروبا- اتهامات باستخدام ملف الغاز للضغط على أوروبا لتقديم تنازلات متعلقة بالأزمة الأوكرانية، حيث تسعى موسكو للحصول على ضمانات أمنية مرتبطة بمنع انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، والحفاظ على حيادها ومنع تسليحها كون ذلك يهدد الأمن القومي الروسي، وهو ما ترفض الولايات المتحدة وأوروبا ضمانه لبوتين حتى هذه اللحظة.

أمام هذه المعضلة، تجد أوروبا نفسها مضطرة للبحث عن طرق ووسائل متعددة لتنويع مصادر الطاقة، في محاولة جادة للاستغناء عن الغاز الروسي الذي تئن أوروبا تحت وطأته، خصوصاً بعد تجميد العمل بخط

غاز نورد ستريم2 الذي يربط روسيا بألمانيا، ضمن سلسلة العقوبات الأمريكية الأوروبية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، لذلك تتوجه الأنظار إلى الاحتياطات المهمة من الغاز الطبيعي في عمق مياه شرق المتوسط، والتي قد تكون واحدة من المصادر البديلة لأوروبا عن الغاز الروسي، وهو ما قد يفّسر التوجهات التركية الإسرائيلية الأخيرة لتحسين العلاقات الثنائية بهدف تنسيق المواقف وتعزيز العلاقات بما يحقق مصالح الطرفين.

علاقات متأرجحة

تعود العلاقات الدبلوماسية التركية مع إسرائيل إلى حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، إذ تعتبر تركيا أول دولة ذات أغلبية سكانية مسلمة تعترف بإسرائيل في 28 مارس من العام 1949م، أي بعد 10 شهور فقط من إعلان قيامها، وفي عام 1967م انحازت تركيا إلى الدول العربية في حرب الأيام الستة، ودعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، لكنّ العلاقات التركية الإسرائيلية شهدت حالة من البرود خلال سبعينيات القرن الماضي، حيث انزعجت إسرائيل من الدعم التركي لردود الفعل على حريق المسجد الأقصى عام 1969، وتصويتها لصالح قرار الأمم المتحدة الذي أصدرته عام 1975 باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري.

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وتراجع التوتر في العلاقات العربية الإسرائيلية الرسمية شيئاً فشيئاً؛ رفعت كل من إسرائيل وفلسطين من مستوى ممثلياتهما الدبلوماسية في أنقرة إلى مستوى السفارة، وتبع ذلك افتتاح تركيا قنصليتها العامة في القدس، وقد انتقلت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى مرحلة "الشراكة الاستراتيجية" بعد العام 1994، حين وقعت إسرائيل وتركيا اتفاقيات أمنية وعسكرية، واتفاقيات للتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، وفي عام 1998، أجرت قوات من البحرية التركية والإسرائيلية والأميركية مناورات مشتركة في البحر المتوسط، وظلت العلاقات بين الطرفين مستقرة حتى عام 2009.

لكنّ الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2009 تسببت في تدهور العلاقات بين الطرفين، حين انسحب الرئيس التركي من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، احتجاجاً على الحرب التي استمرت لمدة 22 يومًا وقتل فيها حوالي 1440 فلسطينياً، تبع ذلك هجوم عنيف شنته البحرية الإسرائيلية على سفينة "مرمرة" التركية في مايو 2010 ما تسبّب بمقتل عشرة نشطاء أتراك، حيث أدى ذلك إلى ما يشبه القطيعة التي وصلت حد العداء على المستوى السياسي والدبلوماسي بين الطرفين.

وفي 22 مارس 2013، قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو خلال اتصال هاتفي مع نظيره التركي آنذاك أردوغان اعتذاراً باسم إسرائيل بخصوص قتلى ومصابي سفينة "مرمرة"، وبعد ستة سنوات من البرود الذي شهدته العلاقات التركية الإسرائيلية؛ عادت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب إلى طبيعتها؛ إذ رفع الطرفان مستوى التمثيل الرسمي بينهما إلى درجة "السفير"، بعد أن كان على مستوى "القائم بالأعمال"، مقابل تعويض تركيا بمبلغ 20 مليون دولار، على أن تتخلى الأخيرة عن إجراءاتها القانونية في المحاكم الدولية ضد قادة الجيش الإسرائيلي السابقين.

التقاء مصالح

ثمة مصالح استراتيجية على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني تلتقي حولها السياسة الخارجية الإسرائيلية والتركية، فضلاً عن العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في دفع الطرفين لإذابة الجليد عن العلاقات الثنائية، فالملف الاقتصادي يتربّع على سلّم الأولويات بين أنقرة وتل أبيب، وبالرغم من الاختلافات العميقة في المواقف السياسية؛ إلا أن العلاقات التركية الإسرائيلية بُنيت على مبدأ "فصل الاقتصاد عن السياسة"، إذ وصلت صادرات تركيا إلى إسرائيل عام 2002 عند مستوى 850 مليون دولار سنوياً، لكن هذا الرقم تضاعف إلى 4.5 مرات خلال 18 عاماً، وذلك بالرغم من التوترات والتصدعات الكبيرة التي شهدتها العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين في تلك الفترة.

من جانب آخر، يمكننا قراءة التقارب التركي الإسرائيلي مؤخراً، انطلاقاً من استشعار الأخطار الأمنية المحدقة بهما، فالنفوذ الإيراني يعتبر دافعًا ومحرّضاً للطرفين نحو العمل على تحجيم الدور الإيراني في الشرق الأوسط، وهو ما تؤكده التوجهات الدبلوماسية التركية والإسرائيلية مؤخراً نحو تعزيز علاقاتهما بدول أخرى، تشاركهما ذات الشعور بالقلق تجاه الدور الإيراني كالسعودية والإمارات، خصوصاً بعد خذلان الولايات المتحدة عن توفير الحماية للحكومات الخليجية التي تتعرض للتهديدات الإيرانية، كل ذلك يأتي في ظل تواتر الأحاديث عن قرب التوقيع على الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الـ (5+1) في فيينا، والذي قد يشمل إزالة الحرس الثوري عن قوائم الإرهاب، وهو ما سيعطي أفضلية لإيران على خصومها ويزيد من تأثيرها السياسي الإقليمي.

أما على صعيد الأوضاع الداخلية لدى الطرفين، نجد أن إسرائيل تواجه عدداً من التهديدات الداخلية التي تفقدها الأمن والاستقرار، فالحكومة الإسرائيلية حكومة ضعيفة وهشة، وتواجه مخاطر الانهيار في حال قررت أي من الأحزاب الانسحاب من الائتلاف، والمسار السياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية متعثّر تماماً، أما بخصوص التحدّي "الديمغرافي" المتعلق بفلسطينيي الداخل؛ فالقادة الإسرائيليون ينظرون إليه كقنبلة موقوتة ومهدد وجودي يعصف بتل أبيب، ناهيك عن التهديدات الأمنية شبه اليومية انطلاقاً من الضفة الغربية، والتهديد الصاروخي القادم من قطاع غزة.

ومن جانب تركيا يُلاحظ أنها تتعرض لعدد من التحديات الداخلية، فمن الأزمة الداخلية التي شهدها حزب العدالة والتنمية بعد استقالة عدد كبير من قادته وكوادره، وعلى رأسهم أحمد داوود أوغلو وعبدالله جول وعلي باباجان، إلى التراجع الكبير في قيمة الليرة التركية، وزيادة مؤشر التضخم السنوي إلى 54%، مروراً بارتفاع نسبة البطالة إلى 11%، وليس انتهاءً بتأثيرات أزمة كورونا التي ضربت الاقتصاد العالمي بأسره، كل هذه العوامل وغيرها، ساهمت في توجيه السياسة الخارجية لدى أنقرة وتل أبيب نحو تطبيع العلاقات، في محاولة للسيطرة على حالة التجاذب في المنطقة، والاستثمار في الجانب الاقتصادي لتعزيز الاستقرار الداخلي.

الصراع شرق المتوسط

بدأ الاهتمام الإقليمي والدولي بثروات شرق المتوسط حينما أعلنت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية في العام 2010، احتمال وجود ما يقرب من 122 تريليون م3 من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط، بالإضافة إلى ما يقارب 107 مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج، وازداد اهتمام الدول المتشاطئة في شرق المتوسط بهذه الثروات، حينما بدأت قبرص اليونانية وإسرائيل مساعي ترسيم حدودهما البحرية والبحث عن حقول غاز متوقعة في مناطقهما البحرية الاقتصادية الخاصة بهما .

ومع توالي الاكتشافات لحقول الغاز في شرق المتوسط، كانت حكومة قبرص اليونانية أول من سارع إلى عقد اتفاقيات مع دول الجوار، لترسيم حدود منطقتها الاقتصادية في المتوسط، متجاهلة حقوق قبرص التركية التي لا تعترف بها سوى تركيا، لذلك وجدت تركيا -الواقعة في نزاع بحري مع اليونان وقبرص اليونانية- نفسها محاصرة في منطقة صلاحيات اقتصادية صغيرة، فقد أُجبرت تركيا في اتفاقية لوزان عام 1923 على الاعتراف

بسيادة اليونان على عدد من الجزر التي لا تبعد سوى أميال قليلة عن السواحل التركية، بينما تفصلها مئات الأميال عن السواحل اليونانية، وهو ما دفع أنقرة إلى عقد اتفاق لترسيم الحدود مع حكومة الوفاق الوطني الليبية عام 2019 يحفظ لها حقها في جرفها القاري ويقلب الطاولة في وجه اليونان وقبرص اليونانية.

ثمة أبعاد مختلفة تكتنف الصراع على الغاز في منطقة شرق المتوسط تجعله صراعاً عميقاً ومعقداً، وذلك بسبب كثرة اللاعبين الإقليميين والدوليين، في منطقة تعتبر الأهم في العالم من حيث الممرات البحرية وطرق التجارة الدولية، إذ تتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية بعضها مع بعض، ما قد ينتج عنه خلل كبير في توازن القوى بين أطراف الصراع في المنطقة، في ظل تعطّش كبير وحاجة ماسة لدول المنطقة -بما فيها أوروبا- للغاز، في محاولة للاستغناء عن الغاز الروسي الذي تعتبره أوروبا الممول الأهم للآلة العسكرية الروسية المهددة للأمن القومي الأوروبي، خصوصاً بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

أهداف اقتصادية

منذ زيارة الرئيس الاسرائيلي يتسحاق هرتسوغ إلى تركيا والذي استقبل في أنقرة بحفاوة كبيرة، تتوالى التساؤلات حول أسرار التقارب التركي الإسرائيلي، وما هي الأهداف التي يسعى لها الطرفان من خلال إعادة تطبيع العلاقات، بعد حقبة من الجفاء السياسي شهدت نزاعًا وصدامًا دبلوماسيًا كبيرًا، ولا شك أن الاعتبارات الاقتصادية تأتي في مقدمة الاهتمام التركي للتقارب مع إسرائيل ومختلف القوى الإقليمية الأخرى، وفي القلب من تلك الاعتبارات يتربع ملف الطاقة في المنطقة، فالرئيس التركي أردوغان أبدى استعداده للتعاون مع إسرائيل في ملف الطاقة، وأكد أن التعاون في هذا المجال سيكون على جدول أعمال زيارة هرتسوغ لأنقرة.

بعد أن سحبت إدارة بايدن الدعم الأمريكي لخط أنابيب "إيست ميد" الذي وقعته إسرائيل واليونان وقبرص في بداية 2020 بسبب تكلفته العالية، ومع التوجهات الأمريكية الأوروبية بإلغاء خط غاز نوردستريم2 الذي يربط روسيا بألمانيا بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وإثر التوجهات الروسية بالتوقف عن توريد الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا؛ وجدت تركيا نفسها أمام فرصة كبيرة للاستثمار مع إسرائيل في هذا الملف، حيث تسعى أنقرة إلى ربط الغاز الإسرائيلي بخط أنابيب Tanap في هضبة الأناضول التركية، عوضاً عن الاستثمار في مشروع "أيست ميد" المكلف اقتصادياً، إذ أن المسافة بين تركيا وإسرائيل حوالي 500 كيلومتر، وبالتالي فإن تكلفة إنشاء الخط ستكون أقل من نصف التكلفة لإنشاء خط "إيست ميد" بين قبرص مع إسرائيل.

وبذلك تكون أنقرة هي محطة العبور الإجبارية والأكثر جدوى للغاز الإسرائيلي باتجاه أوروبا، إذ صرّح أردوغان بقوله: "إذا كان للغاز الإسرائيلي أن يصل إلى أوروبا، فلا يمكن أن يتم ذلك إلا عبر تركيا، يمكننا الجلوس والتحدث عن الشروط"، ولذلك فإن أي اتفاق إسرائيلي تركي محتمل حول تصدير غاز شرق المتوسط إلى أوروبا سيكون محط اهتمام كبير للأوروبيين أيضاً.

الأوساط الإسرائيلية نظرت إلى التقارب التركي الإسرائيلي كخطوة استراتيجية تعزز من مكانة إسرائيل كفاعل أساسي ومهم شرق البحر المتوسط، وهو ما دفعها للقبول في نهاية المطاف إلى التنسيق مع تركيا في هذا الملف، بحكم الواقع الجديد الذي أفرزته اتفاقية ترسيم الحدود بين تركيا وليبيا، بهدف التباحث حول المصالح

المشتركة سواء المتعلقة بمستقبل اقتصاد الطاقة أو توازن القوى في المنطقة، خصوصاً أن هذا التقارب يأتي في ظل تراجع دور وتأثير النظام الدولي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وتقاطع الموقف السياسي والدبلوماسي من الحرب بين أنقرة وتل أبيب، ما يجعل من تعزيز العلاقات بين الطرفين فرصة لمزيد من تعاونهما الأمني والسياسي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

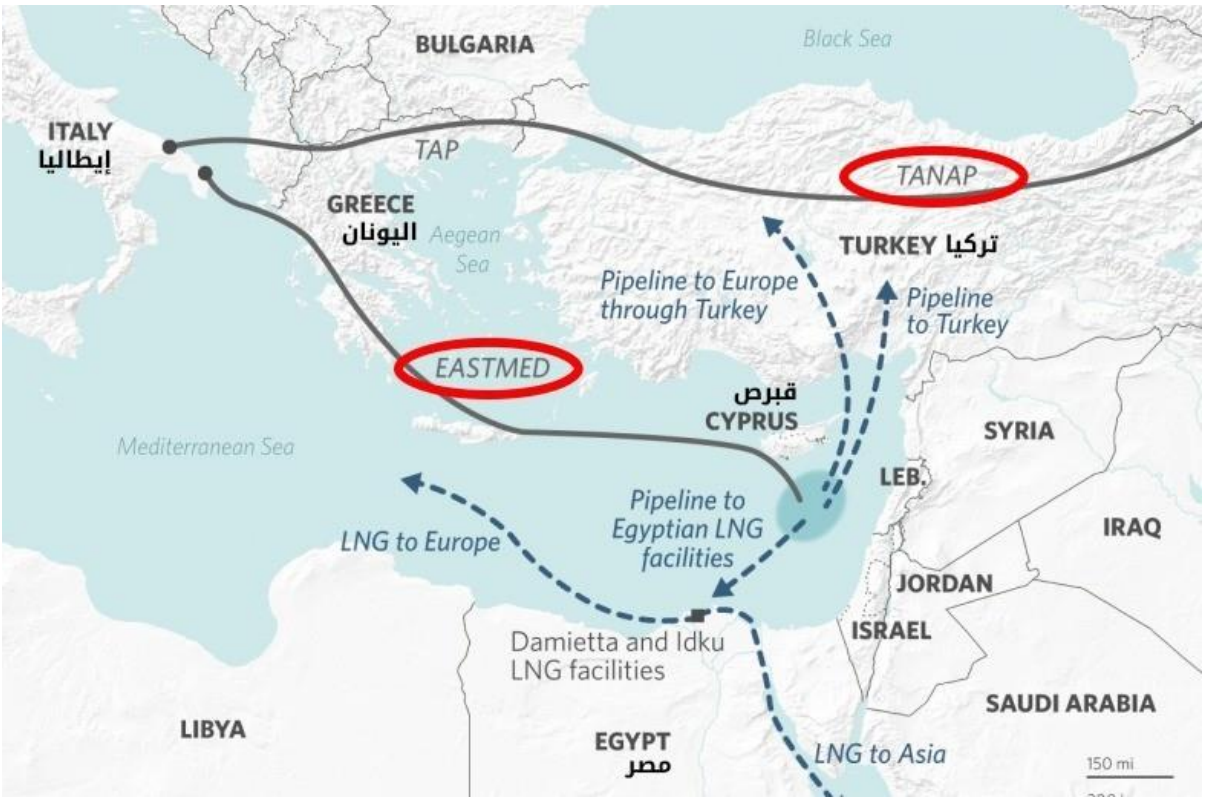

الخلاصة:

لقد نجح الطرفان التركي والإسرائيلي في تجاوز الكثير من العقبات للتوصل لتفاهمات قد تساعد في تطبيع العلاقات الدبلوماسية، يأتي ذلك في ظل تحولات دولية وإقليمية كبرى ربما ساهمت في تعزيز فرص التوصل لمثل هذه التفاهمات، ومع ذلك تبقى الشكوك قائمة بين الطرفين حول مدى استقرار هذه العلاقات، وبالتحديد لدى الطرف الإسرائيلي الذي لا ينظر إلى (تركيا – أردوغان) كشريك يمكن الثقة به، بل خصم ومنافس إقليمي يسعى لتعزيز نفوذه واستثمار موقعه الإستراتيجي لفرض أجنداته الاقتصادية على تل أبيب.

ويمكننا القول أنّ هناك تخوفات كبيرة في إسرائيل بأن أنقرة تريد إعادة تطبيع العلاقات مع تل أبيب، بسبب سعيها الحثيث لتكون مركزًا عالميًا لتجارة الطاقة وتوريدها إلى أوروبا والعالم، من خلال الاعتماد على مصادر الغاز في روسيا وإسرائيل وأذربيجان، ما سيجعل إسرائيل رهينة المزاج التركي الذي قد يتغيّر لاحقاً بسبب تحولات دولية أو إقليمية متوقعة.